

الإدارة الاستعمارية في فلسطين (1967-1917)

The Colonial Administration in Palestine(1967-1917)

غادة علي السمان، فلسطين ghadasamman686@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/01

تاريخ الإرسال: 2024/06/28

ملخص

يتناول هذا البحث إدارة السكان الفلسطينيين في فترة الانتداب البريطاني، حيث في عام 1917 أقرت بريطانيا وعد بلفور والذي يقر على إقامة وطن قومي لليهود متجاهلين وجود السكان الأصليين، وقامت بفرض نمط إداري من أجل تهيئة البيئة المناسبة لذلك. في عام 1948 خرجت بريطانيا من فلسطين وحدثت النكبة والتي انتهت بإقامة دولة إسرائيل. مارست دولة الاحتلال على الفلسطينيين الذي بقوا في أراضيهم (مناطق 1948) نمط اداري اتصف بالعنصرية والمراقبة والقمع، وتبنت نفس نهج الإدارة البريطانية في إدارة الفلسطينيين مع بعض التغييرات. تهدف المقالة إلى تحليل النمط الإداري في فلسطين، في مرحلتين متتاليتين من خلال التركيز على عدة أبعاد ومفاهيم وهي: الفصل، ومفهوم الجنسية والمواطنة، ومركزية الإدارة، والتحكم في المناصب الإدارية، والتدخل في السياسات التعليمية، وممارسة العنف، وتبني قانون الطوارئ والحكم العسكري. استندت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي والمنهج المقارن من خلال الرجوع إلى الكتب التاريخية لمؤرخين تناولوا تلك الفترة الزمنية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن الاحتلال تبنى نفس النمط الإداري الاستعماري البريطاني مع وجود اختلافات، نتيجة اختلاف السياقات ونتيجة هيمنة الاحتلال من خلال الدولة وما يقترن بها من ممارسة السيادة واحتكار العنف وحفظ الأمن.

كلمات افتتاحية: الإدارة الاستعمارية، الانتداب البريطاني، الحكم العسكري، إدارة الاحتلال، تاريخ فلسطين.

Abstract

This study addresses the management of the Palestinian people during the British mandate, in 1917 the Balfour Declaration was approved to build a national homeland for the Jewish, ignoring the existence of the indigenous people. Britain imposed a new pattern of administration to create the appropriate environment for achieving that. In 1948 Britain left Palestine and the Nakba occurred, which ended in establishing the State of Israel. The occupation state practiced racism and surveillance and oppression on the Palestinians who remained in their lands (1948 areas). The occupation followed the same approach of the British administration in managing the Palestinians, with some changes. This article aims to analyze the administrative pattern in Palestine, within two successive periods, through concentrating on several dimensions and concepts, namely: separation, the concept of nationality and citizenship, centralization of administration, control over administrative positions, interference in educational policies, the practice of violence, the adoption of emergency law and military rule. This article was based on the descriptive and historical approach and comparative approach by referring to historical books for historians who dealt with that period of time. The most important finding of this study is that the occupation adopted the same British colonial administration, with differences, because of the differences in context, and the hegemony of the occupation as a state, that is associated with practicing sovereignty, monopolizing violence, and maintaining security.

Key Words: The colonial administration, The British Mandate, the military rule, the administration of the occupation, the history of Palestine.

المقدمة

تعرضت فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1917 وحتى 1948 لنوعين من الاستعمار: الاستيطان الاستعماري الصهيوني والذي هدف إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والاستحواذ على الأرض والاستقرار فيها، والاستعمار البريطاني والذي كان هدفه مصالحه السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية ضمن السياق الاستعماري الامبريالي، وإقامة وطن لليهود كحل للمسألة اليهودية في أوروبا. إن الاستيطان الاستعماري الصهيوني هو جزء لا يتجزأ من التاريخ الاستعماري، والذي اتصف بالعنف وإن أخذ العنف أشكال متعددة معلنة وخفية، وممارسة الفوقية الاستعمارية واستباحة السكان الأصليين، والتمدد والتوسع الاستيطاني لإحلال وجودهم مكان الوجود الفلسطيني. إن نوع الاستعمار وطبيعته وأهدافه انعكست على إدارة فلسطين منذ عام 1917 وحتى الآن.

هيمنت بريطانيا على فلسطين قبل نهاية الحرب العالمية الأولى في عام 1917، وانتهى الحكم العثماني فيها في عام 1918 مع نهاية الحرب. في تلك الفترة بدأ الاستعمار يسيطر على العالم ويتمدد، حيث في عام 1917 " 85% من الكرة الأرضية" أصبحت تحت الاستعمار (Magdoff, 1982, p. 27). في تلك المرحلة من ذروة الاستعمار أعلنت بريطانيا عن وعد بلفور في 1917/11/2 وهو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مع تهميش الوجود الفلسطيني للسكان واعتبارهم طوائف أخرى مقيمين في تلك الأرض. تبنى الانتداب في البداية الحكم العسكري في إدارة السكان وانتهى عام 1920، حيث تم استبداله بالحكم المدني، إلا أن جوهر الحكم العسكري بقي موجوداً.

اتصفت إدارة الانتداب بالسيطرة على السكان الفلسطينيين من خلال تحديد الحدود وإدخال مفاهيم المواطنة والجنسية، وإنشاء حكومة فلسطين من أجل تنظيم تحول الهيمنة إلى اليهود من حيث امتلاك الأراضي وتسهيل الهجرة اليهودية والاستحواذ على المصادر، أما على المستوى الفلسطيني فقد أثقلت الفلاحين بالضرائب ومنعت أي تطور اقتصادي واجتماعي، وجعلت الحكم الداخلي للشؤون المحلية فقط، وفرضت أنظمة عقابية عنيفة للتصدي للمقاومة الفلسطينية.

أما إدارة دولة الاحتلال للفلسطينيين بعد 1948 فقد سارت على نفس نهج الإدارة البريطانية في إدارة الفلسطينيين الذين بقوا في المناطق التي أقيمت عليها دولة إسرائيل، وقد مارست الحكم العسكري عليهم، وطبقت قوانين الدفاع حالة الطوارئ -التي استخدمها الانتداب البريطاني على الفلسطينيين

سابقاً- منذ نشوء الدولة عام 1948 وحتى عام 1966، مع المراقبة الشديدة على العرب تحت فكرة "أمن الدولة".

تسعى هذه الورقة إلى القاء الضوء على الإدارة الاستعمارية على مستوى سياسي واقتصادي واجتماعي واداري تحت استعمار امبريالي وتحت استيطان استعماري؛ في ظل الانتداب أولاً، ولاحقاً بعد بناء دولة الاحتلال. تم استخدام المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي من خلال التركيز على البعد الإداري في كتب التاريخ المختلفة التي تناولت تاريخ فلسطين، والمنهج المقارن من خلال مقارنة فترتين متتاليتين من تاريخ فلسطين. يمكن الاستفادة من البحث في دراسة الإدارة الاستعمارية ضمن تجارب مختلفة في العالم والتي عاشت تحت الاستعمار، كما قد تكون مقدمة لدراسة تطورات النمط الإداري للاحتلال منذ انشاء الدولة وحتى الآن.

أولاً- إدارة الانتداب البريطاني في فلسطين

منذ بداية الوجود البريطاني برزت حقيقتين في تلك المرحلة؛ "الأولى أنَّ فلسطين المعاصرة تشكلت مع بداية الاحتلال البريطاني ثم تقسمت مع نهايته، والثانية أنَّ شعب فلسطين المعاصر بدأ كُونه في ظل هذا الاحتلال واكتسب هويته الوطنية المتميزة من خلال الكفاح الوطني الذي ثابر عليه ضد الاستعمار والصهيونية معا" (حوراني، السعي الفلسطيني لتأسيس دولة 1918-1948، 2012).

أخذت الإدارة البريطانية الشكل الاداري الاستعماري حيث محاولة إعادة التعريفات التنظيمية للمجتمع وتصنيفهم على أسس دينية، وتبني سياسة فرق تسد من خلال تحفيز الصراعات، وممارسة العنف وتبرير ذلك بمكافحة الارهاب، واستغلال السكان اقتصادياً من أجل تغطية المصاريف الإدارية الاستعمارية، وتطبيق القوانين التي تخدم مصالح الاستعمار، والتعامل مع فئة محددة من النخب والأعيان.

أخذ الوجود البريطاني الشكل الرسمي له من خلال إقرار "الانتداب"، حيث بعد الحرب العالمية الأولى أنشأت عصبة الأمم المتحدة نظام "الانتداب"، وهدفه مساعدة الدول الجديدة لحكم وإدارة ذاتها. في الواقع كانت قرارات عصبة الأمم تعبير عن رغبات ومصالح دول الحلفاء الذين فازوا في الحرب العالمية الأولى. وبناءً على ميثاق عصبة الأمم أعطت الدول المنتدبة السلطة الكاملة لإدارة البلاد (Reynold, 2014, p. 11)، وقد صادقت على الانتداب البريطاني في فلسطين عام 1922 وأصدرت صك الانتداب.

كان محتوى صك الانتداب هو إعادة تأكيد لما جاء في وعد بلفور وتعبير عن الدور البريطاني في إقامة وطن لليهود، حيث شمل تأكيد إقامة الوطن القومي لليهود واعتبار السكان الأصليين كفئات أو طوائف أخرى، وأن الانتداب له السلطة الفعلية في التشريع والإدارة، مع الاعتراف بالوكالة اليهودية - تحت هيمنة المنظمة الصهيونية - كهيئة عمومية لإسداء المشورة في إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور، وتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وإعطاء الجنسية الفلسطينية لليهود، وإيجاد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد. ونصت المادة التاسعة على "جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء"، وأن تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين، ونصت المادة الثالثة على أن تعمل الدولة المنتدبة على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف*، وهو بند غامض لم يُحدد فيه من المقصود تشجيعه في الاستقلال المحلي.

إن صك الانتداب أخذ الصفة الأعلى في الدستور، " فلم يكذب يمر أسبوعان على موافقة عصبة الأمم على صك الانتداب البريطاني لفلسطين (24 يوليو 1922)، حتى منح (صاحب الجلالة البريطانية) دستوراً لفلسطين في 10 أغسطس 1922 " (Davis, 1947, pp. 217-239). وكان هذا الدستور أداة تنظيمية لتهويد فلسطين لصالح الوجود الصهيوني، وتم إعطاء قوة للمندوب السامي[†] في إدارة فلسطين

* - صك الانتداب البريطاني على فلسطين 1922، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

<https://palestine-studies.org>: Retrieved in 2/12/2023

[†] - المندوب السامي، بشكل عام، هو موظف رفيع تم اختياره من قبل الحكومة البريطانية في لندن، بموجب توصية من وزارة المستعمرات البريطانية، وتوكيله بمهمة إدارة شؤون الحميات والأراضي التي لم تكن تحت السيادة البريطانية بالكامل. وفي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، أطلق عليه اسم "المندوب السامي لفلسطين" واشغل هذا المنصب بين 1920 و1948. تمتع المندوب السامي بمكانة رفيعة في الأوساط السياسية العربية واليهودية، إذ كان المرجعية العليا لكل ما له علاقة بأحوال فلسطين من جميع النواحي. حاول الموظفون الذين أشغلوا هذا المنصب أن يتخذوا مواقف شبه حيادية، إلا أن كثيرين منهم انحازوا إلى دعم اليهود والهجرة اليهودية، وغضوا النظر عن نشاطات العصابات الصهيونية وتسليحها استعداداً لترحيل الفلسطينيين والسيطرة على أراضيهم في العام 1948 (مركز مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية [./https://www.madarcenter.org](https://www.madarcenter.org)).

من خلال الصلاحيات المخولة له ومركزية الإدارة. "وأضيف على الدستور المادة 17 (ج) في عام 1923 وهي أنه "لا ينفذ أي قانون مخالفاً أو مناقضاً لأحكام صك الانتداب، ولا ينفذ قانون يتعلق بأمور ورد نص خاص بشأنها في أحكام صك الانتداب، ما لم يكن مشروع ذلك القانون قد عرض على الوزير وصادق عليه بتعديل أو بدون ذلك" (خلة، 1982، صفحة 287)، تم اعتبار صك الانتداب هو الدستور العام الشمولي للإدارة الاستعمارية في إدارة كل من السكان الأصليين والسكان المهاجرين المستوطنين.

تجسدت الإدارة الاستعمارية من خلال عدة مستويات وهي المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والمستوى الإداري، وفيما يلي توضيح لهذه المستويات:

1- المستوى السياسي

تم تقسيم المنطقة العربية إلى دول وأصبحت تحت الانتداب مع وجود علاقات رسمية بينهم وتحديد المواطنة ضمن الحدود المكانية مع إدخال مفهوم الجنسية: "حسب اتفاقية لوزان بين تركيا وقوات الحلفاء والتي تم المصادقة عليها عام 1924، تم تحديد مسألة الجنسية في المناطق المنتدبة. المبدأ التوجيهي لتلك المواد هو أن الرعايا العثمانيين المقيمين عادة في الأراضي المنفصلة يجب أن يصبحوا من مواطني الدولة التي تم نقل سلطة الإقليم إليها" (Bentwich, 1939, p. 23). كقوة محتلة، أصبحت بريطانيا مسؤولة عن العلاقات الدولية لفلسطين وحماية سكانها في الخارج. لذلك وجدت بريطانيا نفسها مجبرة لأخذ تدابير معينة لتنظيم جنسية سكانها. وأدخلت بريطانيا نظام جديد ضمن الحدود التي فرضتها، مع تحديد الآليات للدخول والخروج، وتم تعزيز تلك المكانة من خلال إدخال مفهوم المواطنة والجنسية مع إحداث تغييرات إدارية تتماشى معهم.

مارست الإدارة البريطانية الحكم العسكري في البداية الذي أخذ طابع الديكتاتورية والقمع، ولاحقاً في عام 1920 تم استبداله بالحكم المدني، حيث تم "إقامة حكومة مدنية برئاسة المندوب السامي تابعة مباشرة لوزارة المستعمرات البريطانية وأطلق عليها اسم "حكومة فلسطين" ((بسيسو، 1989، صفحة

(617). اتصفت هذه الحكومة بهيمنة بريطانيا على الوظائف العليا واتخاذهم القرارات الشمولية والجهورية لدعم الوجود الصهيوني في فلسطين.

إن حكومة فلسطين، أصدرت شهادات جنسية مؤقتة للقائتين العثمانيين في فلسطين. ومنحت جوازات فلسطينية ووثائق سفر، وأيضاً توسعت في إعطاء حماية دبلوماسية للسكان المقيمين والمسافرين في الخارج، وميزت بشكل واضح ما بين المواطنين والأجانب فيما يخص الدخول إلى فلسطين، وأيضاً حقوق الإقامة والحقوق السياسية. وإن مصطلحات الفلسطينيين والمواطن الفلسطيني أصبحت تستخدم وتوظف بشكل روتيني ((قفيشة، 2000). كما أنشأت الإدارة البريطانية المجلس الإسلامي الأعلى كإدارة محلية داخلية مركزية لإدارة شؤون السكان، وعملت بريطانيا على إعادة ترتيب الشكل الإداري من خلال إعطاء السلطة الكلية للمفتي تحت مسمى "رئيس المجلس الإسلامي الأعلى"، ووظيفة المجلس هي إدارة الشؤون الدينية والأوقاف الموهوبة، والمحاكم الشرعية في فلسطين، تقريباً بدون وجود تدخل بريطاني، واعتبرت بريطانيا أن الرئيس المفتي هو ممثل المجتمع الإسلامي في فلسطين (Matthews, 2006, p. 33). قامت الإدارة البريطانية بجعل الإدارة الذاتية الفلسطينية أكثر قوة ومركزية، "وفي وقت الحكم العثماني وكل النظام الإسلامي، كانت وظيفة المفتي خاضعة للسلطة والهيبة، وكان يتم تعيين القاضي عادة من قبل الدول، من صفوف المؤسسة الدينية العثمانية المركزية، وبسبب أهمية المنصب لم يكن من المفترض أن يكون من عائلة محلية. لعدم تضارب المصالح والعلاقات المحلية، وكان المفتي، ونائب القاضي والذي كان أيضاً كبير أمناء المحكمة الشرعية - كانوا من أصول محلية، لذلك كان هناك توازن معين بين المواقف، على الرغم من أن وظيفة القاضي كانت بارزة بشكل واضح (الخالدي، 2008، صفحة 97). يرى الخالدي أن بريطانيا عمدت على تجنب إعطاء الأغلبية العربية مؤسسات وطنية أو تمثيلية، أو أي مدخل آخر لسلطة الدولة، لذلك عمدت إلى تعزيز الجانب الديني من خلال إنشاء مؤسسات دينية لا سابق لها في تاريخ فلسطين (الخالدي، 2008، الصفحات 93-95). ويرى الحروب أن الإدارة البريطانية حرصت على الصاق سمة "الإسلامي" للمجلس وليس "الفلسطيني"، وذلك بأن اعتماد مرجعية دينية في العنوان يعكس تكريساً للسياسة البريطانية التي لم تعترف بـ "الشعب العربي الفلسطيني"، ولم ترَ في فلسطين سوى مجموعات اثنية أو دينية، مسلمين ومسيحيين، مما يبرر نظرتها إلى اليهود واعترافها بهم كمجموعة دينية ثالثة (الحروب، 2019، صفحة 125)، وأيضاً

عمدت السياسات البريطانية بلا كلل على ربط هوية وانتفاء يهود العالم بما هو داخل فلسطين (الحروب، 2019، صفحة 126).

لم يتشكل كيان فلسطيني في بداية فترة الانتداب ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع الذي اعتمد على الجمعيات التي كانت فاعلة في فترة الحكم العثماني واستمرت بعد نهايتها، فلم يكن هناك أحزاب سياسية أو نقابات، وكان مجتمع تقليدي يسوده النظام الإقطاعي وسيطر عليه ذوي النفوذ والأموال والمشايع. حتى أن الجمعيات لم تكن فاعلة وكانت محدودة التأثير، فكان الوضع الاقتصادي والسياسي في حالة من الضعف والتخلف والفوضى. تم في البداية تأسيس الجمعيات الإسلامية- المسيحية عام 1918 في مدن فلسطين المختلفة كتعبير عن رفض الوجود الصهيوني، وأخذت لاحقاً بعد اجتماعي ابتعد عن الهدف الأصلي لإنشائها. بشكل عام لم تجر هذه الجمعيات تأثير جوهري وكان هناك توجه للتعاون مع بريطانيا وعدم اللجوء إلى العنف، كما أنها حُددت على النخبة ولم تكن مشاركة من الشعب وتعبير عنه، أيضاً سعت هذه النخبة إلى المحافظة على سلطتها ونفوذها ضمن الوضع القائم آنذاك. وفي فترة الثلاثينات بدأت تبرز الأحزاب السياسية على غرار الأحزاب الرأسمالية، إلا أنها بقيت تعبر عن النخبة وليس الشعب، ووجود اعتبارات سلطوية جهوية وعائلية كالصراع الذي نشب بين عائلي النشاشيبي والحسيني، كما أن انجازها بقي محدود نتيجة عدم خوض الشعب في هذه الأحزاب (حوراني ف..، 2003، الصفحات 253-280)

سعت الإدارة الاستعمارية إلى معاملة السكان المستعمرين من خلال إنشاء التسلسلات الهرمية والنخب (Matthews, 2006, p.33). وبذلك قام المفوض السامي بتحييد قدرة المفتي على الاحتجاج بشكل فعال على سياسات الحكومة الإلزامية. كانت العلاقة بين المفتي الحاج أمين الحسيني والبريطانيين شكلاً من أشكال سياسات الأعيان التي جعلت المناصب والسلطة الدينية من متطلبات تمثيل المجتمع والتي حددته من حيث الانتماء الديني (Matthews, 2006، صفحة 6). سعت بريطانيا إلى تأجيج الصراعات العائلية في المجتمع الفلسطيني. يرى حوراني أنه:

لعبت السلطات البريطانية دورها في تأجيج الخصومة وأوصلتها إلى إحدى ذراها حين مارست سلطاتها وأدارت جملة من المناورات على طريقة فرق تسد الشهيرة، فعينت الحاج أمين الحسيني في منصب مفتي القدس، على الرغم من أنه لم يكن آنذاك، أبرز المرشحين له ولم يحصل في انتخابات المجلس

الإسلامي الأعلى على الأصوات التي تؤهله أكثر من غيره من وجود للمنصب، وجعلت راغب النشاطي رئيساً للبلدية، على الرغم من وجود آخرين يظنون أنهم أولى بالمنصب، وأطلقت العنان لمجريات الخصومة التي امتدت وتفاقت بمضي السنين وأثرت على الحركة الوطنية ووجودها (حوراني ف.، 2003، صفحة 266).

عملت الإدارة البريطانية على أحداث صراعات داخلية من أجل تحويل الطاقة التمردية من التوجه نحو الحركة الصهيونية إلى توجيهها نحو الداخل، حيث الانهماك في المستوى الداخلي، وما يعطي ذلك مجالاً لتطور القوة الصهيونية على مستوى اقتصادي وعسكري، وزراعي، واجتماعي، وديمقراطي. كما اتصفت الإدارة البريطانية بالمانورة من حيث انشاء لجان مختلفة للتحقيق بأحداث متعددة تعبر عن رفض الشعب الفلسطيني للوجود الصهيوني، واحتواء الشعب الفلسطيني وإصدار الكتب المختلفة، والتي في النهاية ما كانت تصل إلى شيء عملي على أرض الواقع.

قام الاستعمار البريطاني بتحديد المعالم الحدودية لفلسطين، وإعطاء حقوق للمهاجرين المستوطنين اليهود من خلال فرض مفاهيم الجنسية والمواطنة ضمن الحدود الجديدة، وإعطاءهم حق الامتلاك، والسيطرة على المصادر. تم تنظيم ذلك خلال انشاء حكومة فلسطين، حيث اتصفت بالمركية، وفرض الاستعمار لوجوده من خلال القوانين والسياسات العامة الصادرة من أعلى الهرم الإداري، والتي سيطر عليها البريطانيون المواليين والداعمين للحركة الصهيونية، مع العمل ضمن إطار صك الانتداب الذي كان بمثابة الدستور العام.

بالمقابل تم انشاء المجلس الإسلامي الأعلى من أجل إدارة السكان الأصليين لشؤونهم الداخلية، وفرض النمط الإداري المركزي من خلال إعطاء السلطة للمفتي. كما تم التعامل مع فئة الأعيان والعائلات وتحفيز الصراعات فيما بينهم، والتركيز على البعد الديني الإسلامي، وتأكيد الخصوصية الدينية اليهودية ضمن إطار عام علماني للوطن القومي اليهودي. كان هذا النظام السياسي الجديد قد أعطى خصوصية للتاريخ الفلسطيني ضمن كفاحه ضد الانتداب والكيان الصهيوني.

2- المستوى الاقتصادي والاجتماعي

قبل انهيار الإمبراطورية العثمانية، كان قد بدأ النظام الرأسمالي اختراقها من خلال الديون التي استدانها من البنوك الأوروبية منذ عام 1854، والالتزامات التي ترتبت على الإمبراطورية العثمانية بما

فيها الفوائد والعمولات الباهظة والتي شكلت 43.2% من مجمل القروض عام 1874، مع إعطاءهم امتيازات اقتصادية بما فيها امتلاك الأراضي وإعطاء امتيازات للمستثمرين الأجانب، وكانت هذه البدايات لهيمنة ودمج الاقتصاد العثماني في النظام الرأسمالي العالمي (Lutsky, 1969, p. 383).

بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية كان هذا النظام الجديد قد أوجد البيئة المناسبة لبروز الطبقة الرأسمالية في البلدان المستعمرة وتطور النظام الرأسمالي، إلا أنه في فلسطين هدفت بريطانيا إلى الحد من هذا التطور والمحافظة على العلاقات التقليدية التي كانت سائدة من أجل ضمان مصالح هذه الفئات والتعاون معها (الشريف، 1985، الصفحات 200-210). وبالمقابل عمل الانتداب على تقوية الوجود الصهيوني على مستوى الاستحواذ على الأراضي والمصادر وبناء المستوطنات وإعطاءه قوة في إدارة فلسطين على حساب السكان الأصليين، وأيضاً حصلت الحركة الصهيونية على الدعم المالي الكبير والتقني من أجل تحقيق أهدافها الاستيطانية. وقد قام الانتداب البريطاني بقمع أي توجه يؤدي إلى تطور اجتماعي أو اقتصادي فلسطيني، فقد "صوّى البنك الزراعي الذي أقيم تحت الحكم العثماني لمساعدة الفلاحين، وفرضت على هؤلاء ضرائب باهظة أغرقتهم بالديون... كما أجرت مسحاً للأراضي، وفرزت أملاك الدولة، ليسهل بيعها أو نقل ملكيتها.. والأهم هو السلوك إزاء الهيئات الصهيونية على أنها سلطة موازنة لحكومة الانتداب... والتي صارت بمثابة رقابة على حكومة الانتداب، وبالتالي موجهة لأعمالها" (شوفاني، 1996، صفحة 387).

أدى إغلاق البنك الزراعي العثماني الذي كان يدعم الفلاحين إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية، حيث اضطروا إلى أخذ القروض من المربين أو البنوك ودفع فوائد عالية عليها، إضافة إلى الضرائب المفروضة عليهم مما أدى إلى إفقارهم. قامت الحكومة بمؤازرة من الصهيونية بتبرير ذلك في إحالة المشكلة على الفلاح الفلسطيني الذي يتصف بالكسل واللامبالاة. وهذه الظروف حالت إلى إهمال الزراعة، إضافة إلى إهمال الحكومة في تطوير أساليب الزراعة والامتناع عن مساعدة الفلاحين في إيجاد وتطوير شبكات الري. ولكن في المقابل تطورت الزراعة في المجتمع اليهودي نتيجة استخدام تقنيات حديثة ووجود البرادات التي كانت تحفظ المنتجات الزراعية، والحصول على الدعم المالي من مؤسسات مختلفة، وتوسعة شبكات الري. وبذلك أدت السياسات الانتدابية إلى إضعاف الزراعة وإضعاف الفلاح العربي اقتصادياً وإحداث فجوة بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي على المستوى الزراعي، ولكن بالرغم من كل ذلك حققت الزراعة في فلسطين تقدماً لا يستهان به ما بين 1920-1948 بسد حاجات الشعب

العربي الفلسطيني من المواد الغذائية وتصدير الفائض من الإنتاج، كما كان القطاع الزراعي العربي يستفيد من بعض ظروف سياسات الدعم الرسمي للزراعة الصهيونية (طرايين ، 1990، الصفحات 1107-1103).

تم تنظيم وترتيب آليات العمل من أجل بناء الوطن القومي لليهود من خلال القوانين المختلفة المتعلقة بنظام الأراضي وتسهيل نقلها لليهود، وتنظيم الهجرة اليهودية، وإشراكهم في الإدارة العامة، وإعطائهم هيمنة على الموارد الطبيعية مثل الحق في استغلال مصادر الطاقة. ولاحقاً "أدى ذلك إلى إنشاء شركة فلسطين للكهرباء، والحصول على امتياز استغلال موارد البحر الميت وإقامة ميناء خاص بهم في تل أبيب وإنشاء دائرة جمركية خاصة تتولى متابعة المعاملات الخاصة باليهود، وتم الاعتراف باللغة العبرية كلغة رسمية ثالثة بعد الإنجليزية والعربية" (بسيسو، 1989، الصفحات 610-614).

على مستوى التعليم، تم إدارة المؤسسات التعليمية اليهودية بشكل ذاتي بتدخل محدود من الحكومة، وتم تطوير وإنشاء المدارس المختلفة والتي كانت تهدف إلى زرع الصهيونية القومية وتعزيز اللغة العبرية في مجتمعهم. أما في المجتمع العربي فقامت الحكومة (الإدارة المدنية) بإعادة فتح مدارس العهد العثماني في المدن وأنشأت دار للمعلمين والمعلمات في القدس لتغطية الحاجة من المعلمين والمعلمات وأنشأت دائرة المعارف لإدارة التعليم، وكانت الغالبية العظمى من المدارس العربية تديرها الحكومة وتمولها بالتعاون والمساهمة من السلطات المحلية. وكان التعليم ليس بالإجباري ولا العمومي وبالتالي عدم التزام الحكومة بتوفير الأماكن لجميع الطلبة في المدارس. وكان هناك تمايز واضح للدعم المالي الحكومي للتعليم بين المجتمع الصهيوني والمجتمع العربي، فكانت ميزانية دائرة المعارف ضئيلة ونسبتها قليلة بالمقارنة مع ميزانية نفقات الأمن العام، وكان معظم التركيز على التعليم في المراحل الابتدائية، وكانت تسهيلات التعليم غير كافية وغير ملائمة ولا تسد حاجة عرب فلسطين إلى التعليم، حيث حُرم الكثير من الطلاب من حقهم في التعليم. إضافة إلى ذلك كانت إدارة المعارف تتصف بالمركزية والمراقبة والقمع والحد من أي تطور وطني في المدارس العربية (طرايين ، 1990، الصفحات 1124-1133).

تجسدت الإدارة الاقتصادية والاجتماعية في الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني، وإنهاء الفلاح الفلسطيني بالديون والضرائب، واستخدام الضرائب في تغطية مصاريف الإدارة الاستعمارية وفرض الأمن، والحد من التطور التعليمي. بالمقابل تهيئة البيئة المناسبة لليهود من أجل السيطرة على

الاقتصاد، وإعطائهم قوة من خلال امتلاك الأراضي، والحصول على الدعم الخارجي، واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، والحصول على الطاقة، ووجود ميناء خاص بهم، ووجود حيز خاص بهم لتطوير التعليم، وتطوير قوتهم الدفاعية.

3- المستوى الإداري

تجسد التغير الإداري في إنشاء تراتبية هرمية إدارية من خلال الحكومة وإنشاء دوائر مختلفة، ومناورة في إعطاء صلاحيات للعرب، وتغيير المصطلحات الإدارية وإبقاء جزء من القوانين العثمانية بما يخدم مصالح الانتداب. أنشأت الإدارة البريطانية حكومة تعتمد الهرمية في المناصب حيث:

نظم الانتداب حكومة تدير شؤون فلسطين يأتي منصب المندوب السامي البريطاني في قمته. وألفت مجلساً تنفيذياً يساعد المندوب السامي البريطاني في إدارة شؤون البلاد. وقد تألف هذا المجلس من: سكرتير عام خاص بالأمور الإدارية وقد تولاه ويندهام ديدس، وهو نائب المندوب السامي البريطاني، إلى جانب سكرتير خاص بالأمور المالية والاقتصادية، وسكرتير خاص بشؤون القضاء والقانون وهو في منصب النائب العام وبيده وضع صيغ القانون وسن التشريعات. ويعد هذا المنصب من أهم المناصب العليا في الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين، وقد تولاه المستر نورمان بنفيتش في الفترة بين 1920-1930 (النتشة، ياغي، و أبو علي، 1991، صفحة 27)

وقامت الحكومة البريطانية بإنشاء إدارة خاصة أطلق عليها اسم دائرة الهجرة، وعينت فيها موظفاً بريطانياً يهودياً وأنشأت دائرة للأراضي على غرار دائرة الهجرة للاستحواذ على الأراضي (النتشة، ياغي، و أبو علي، 1991، صفحة 28). وتم تعيين هربرت صموئيل لمنصب المندوب السامي، وعمدت إدارته إلى "سن التشريعات وإصدار المراسيم التي تمهد الطريق لتهويد فلسطين، وتهويد فلسطين يعني نقل ملكية الأراضي فيها من أيدي سكانها الأصليين إلى المستوطنين، وتغيير الواقع الديمغرافي بفتح أبوابها للهجرة اليهودية المكثفة، وتمكين المستوطنين من السيطرة على اقتصاد البلد عبر مؤسسات الحكم والإدارة" (شوفاني، 1996، صفحة 386)

حاولت بريطانيا إشراك العرب في الإدارة، ولكن ضمن مستويات لا تُحدث تأثير على القرارات، "فقد واصلت بريطانيا الختل: عرض مشاريع لمشاركة العرب في مؤسسات حكم وتمثيل تحمل تسميات براقة، دون أن يتوفر لها أي أساس مما يمكن للعرب أن يركنوا إليه، وهذا لم يُبق بريطانيا لهؤلاء سوى خيار

الرفض، ومن ثم استغلال هذا الرفض لاتهم الفلسطينيين العرب بأنهم يأبون المشاركة في حكم أنفسهم بأنفسهم، ولتسوية استمرار الاحتلال والمساندة المثابرة التي يوفرها للمشروع الصهيوني" (حوراني، السعي الفلسطيني لتأسيس دولة 1918-1948، 2012، الصفحات 387-388).

أيضاً قام الانتداب بتغيير النمط الإداري وإدخال قوانين بريطانية، والاستمرار في تطبيق جزء من القوانين العثمانية التي كانت سائدة، والعمل على تأسيس لحيان علماني مع تعزيز السلطة الدينية. تم تغيير المصطلحات الإدارية مع إعطائها طابع معقلن ودور إداري وليس استعماري. فقد "تغيرت مسميات المناصب التي كانت سائدة إبان الحكم العسكري الإنجليزي لفلسطين في مرحلة الانتداب بموجب مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922، حيث جاء في المادة (73) من المرسوم "... تستبدل عبارة إدارة بلاد العدو المحتلة بحكومة فلسطين، والمدير العام أو حاكم اللواء أو الحاكم العسكري بالمندوب السامي، والمحكمة العسكرية أو القاضي العسكري بالمحكمة النظامية ذات الصلاحية..." (جامعة بير زيت، 2008، صفحة 6)

عمدت بريطانيا إلى تسهيل وتوفير البيئة الخصبة لإقامة الوطن اليهودي من خلال إنشاء مؤسسات ودوائر مختلفة تنظم هذا التحول، إضافة إلى دعم الدول الاستعمارية لذلك المشروع على المستوى المادي والتقني، وقد تعاملت الحركة الصهيونية كشريك للإدارة البريطانية، وأحياناً تمردت عليها لعدم الإسراع في بناء الدولة، أيضاً تم إعطاء الحرية للمجتمع الصهيوني في إدارة ذاته بدون تدخل بريطاني.

نستنتج مما سبق أن التحولات الإدارية كانت من خلال استخدام مصطلحات إدارية تعطي طابع عقلاني وليس استعماري استيطاني، وتحديد الشكل الهرمي للإدارة في حكومة فلسطين وإعطاء المناصب الهامة للبريطانيين الموالين للصهيونية، وإنشاء الدوائر المختلفة لتسهيل إقامة الوطن اليهودي. تم استخدام أساليب الخداع والغش في التعامل مع الفلسطينيين من خلال إعطاءهم وعود وعدم تطبيقها، والمماطلة في المطالبات الفلسطينية، بالمقابل التسريع في الإنجازات المتعلقة بالهجرة اليهودية والسيطرة الاقتصادية. كما تم التعامل مع فئة من أصحاب النفوذ والأعيان من أجل القيام بالإدارة الداخلية للمجتمع الفلسطيني بدون وجود قوة اقتصادية أو إدارية أو سياسية لهم، واثقال الفلاحين بالضرائب وفرض الغرامات المالية على السكان لتغطية المصاريف الإدارية الاستعمارية.

أخذت السياسات البريطانية والصهيونية تغدو أكثر تطرفاً من حيث الاستيلاء على الأراضي، وزيادة الهجرة اليهودية، وتبني اليهود مبدأ العمل العبري (أي رفض الوجود العربي في العمل عند المستوطنات).

والسيطرة على ادارة البلاد ومصادرها. وفي عام 1929 حدث صدام بين المسلمين واليهود في محاولة اليهود الاستيلاء على حائط البراق وهو الحائط الغربي للحرم الشريف والادعاء أنه لهم وعمل حركات استفزازية أثارت مشاعر المسلمين، استمرت الاضطرابات لحوالي شهر وانتشرت في كل فلسطين وقد سميت بثورة البراق، وقد مارست القوات البريطانية القمع والمحاكمات والاعدام وفرض الغرامات المالية الباهظة. تم التحقيق في الحدث وتعيين لجان تعطي توصياتها عن الوضع وكتابة التقارير والمراسلات، الا أن كل ذلك ذهب سدى واستمرت بريطانيا في سياستها، وأخذت تزداد الهيمنة الصهيونية أكثر وأكثر (زغيتر، 1986، الصفحات 80-94). تم تبني العقوبات المختلفة في حال التصدي للسياسات البريطانية مثل الإعدام أو السجن لأعوام وفرض غرامات باهظة على المدن وممارسة العنف والاضطهاد والاستبداد تطبيقاً لقانون العقوبات الجماعية.

التوجه نحو دولة إسرائيل

بعد ذلك بدأ الصراع يزداد حدة ضد الاستعمار البريطاني، وقام عز الدين القسام بإنشاء عصابة سرية للجهاد ضد الانجليز وقد استشهد عام 1935، وكان عمله مقدمة لحدوث ثورة 1936 والتي استمرت حتى 1939 والتي انبثقت من صفوف الشعب وليس القيادة.

في عام 1936 فرضت الحكومة قانون الطوارئ بما ينطوي عليه من أحكام تعسفية بالإعدام والسجن الطويل والعقوبات الجماعية ونسف البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات وغيرها (شوفاني، 1996، صفحة 461). ولاحقاً ونتيجة تدهور الأوضاع في فلسطين تم فرض قانون الدفاع - نظام الطوارئ عام 1945 على الجميع (اليهود والعرب)، وهو قانون محدّث لقانون الدفاع الذي تبنته بريطانيا عام 1939 ضد السكان المحليين، ويحتوي على قوانين اتصفت بالقمع والمراقبة الشديدة والعقوبات، لذلك كان ذلك أحد أسباب تمرد اليهود على الانتداب البريطاني (جريس، 1967، الصفحات 9-19).

ونتيجة للتطور الثورة، اتخذ المندوب السامي قرار في شهر أكتوبر 1938 بتصفية الثورة الفلسطينية تحسباً لاندلاع الحرب مع ألمانيا، حيث وضعت البلاد تحت الحكم العسكري، وقد استغلت بريطانيا نقاط الضعف في الثورة من الناحية التنظيمية والمسلكية، مع تعزيز التواجد البريطاني العسكري للتصدي لها، الذي عمل على احداث ضربات قوية للثوار، وأخذت الثورة تنحسر بسرعة وتزامن ذلك

مع الارهاق الذي أصاب الثورة والسكان. في عام 1939 ونتيجة التدخل العربي والاسلامي والضغط على بريطانيا لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، ونتيجة انهماكها في الصراعات العالمية في بداية الحرب العالمية الثانية، توجهت بريطانيا نحو إيجاد حل بين أطراف الصراع في فلسطين. سعت بريطانيا إلى تهدئة الوضع من أجل كسب العرب إلى جانبها بسبب موقع الدول العربية الاستراتيجي، وحيوية مواردها الطبيعية وخصوصاً النفط. وطلبت من العرب وقف الثورة مع اعطاء وعود بإيفاء الشعب الفلسطيني حقه في الوطن، الأمر الذي جعل المنظمة الصهيونية تثور على ذلك، وأخذت تستغل هذا الوضع العالمي لتأسيس الدولة والسعي لبناء جيش. على أثر قوة الولايات المتحدة ودخولها في الحرب، فقد لعبت دور في دعم الصهيونية، ونتيجة الضغط الأمريكي - الصهيوني على بريطانيا تخلت عن وعودها للعرب، مع عدم ابراز النوايا خلال تلك الفترة. بعد انتهاء الحرب عام 1945 وبروز الولايات المتحدة كقوى عظمى قامت هي باحتضان المشروع الصهيوني عام 1946 وفرض نواياها على بريطانيا، التي خرجت مع المعسكر المنتصر الا أنها ضعفت كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب، وكانت منهكة على مستوى اقتصادي وعسكري ومالي، اضافة إلى ذلك تمرد الحركة الصهيونية عليها وتنفيذ عمليات ارهابية ضدها وتنفيذ الاغتيالات، وعلاقتها الحرجة مع الدول العربية وعودها لهم، الأمر الذي آل بها تحويل القضية إلى الأمم المتحدة الذي اتخذت قرار التقسيم عام 1947 (شوفاني، 1996، الصفحات 484- 506)، حيث تقسيم فلسطين إلى منطقة عربية ومنطقة يهودية والقدس تحت الوصاية الدولية.

في عام 1947 قامت الحركة الصهيونية بعمليات ارهابية من مجازر وقتل وترهيب، نتيجة ذلك حدثت حرب 48 بمشاركة الجيوش العربية وانتهت بخسارة الحرب، وأدت النكبة إلى استيلاء الحركة الصهيونية على 78% من مساحة فلسطين التاريخية واعلان الدولة، وتهجير 75% الشعب الفلسطيني على مستوى الداخل والخارج، وفقدان الأرض والوطن والممتلكات، وفي عام 1949 تم توقيع اتفاقيات الهدنة مع تحديد خطوطها مع الدول العربية. هيمن الاحتلال الصهيوني على فلسطين بدون الضفة الغربية وغزة، وأصبحت الضفة الغربية تحت الحكم الأردني وغزة تحت الادارة المصرية والقدس الشرقية تحت سيطرة الأردن.

كانت نتيجة النكبة أن قامت دولة اسرائيل، ويرى كاراتس أن هذه الدولة كانت مشروع أوروبي، إلا أنه لعبت الحركة الصهيونية دور كبير جداً في الضغط على الدول الأوروبية في الحصول على الشرعية، وإنفاق مبالغ هائلة لتنظيم الهجرة وتشكيل الجماعات المسلحة والضغط على السياسيين الغربيين،

وشراء الأراضي، واثارة التحفيزات الدينية، لكن بالرغم من كل ذلك ما كان لها أن تكون لولا الدعم الغربي لها (karatas, 2020).

إن البنية التي قامت عليها دولة إسرائيل تجعلها تأخذ بعد دولي وعالمي من حيث طريقة بنائها، ومن ناحية أخرى وجودها كجسم غريب في الشرق الأوسط مدعوم من العالم الغربي. فوجودها في فلسطين جعلها تأخذ نمط دولة ذو طابع خاص، انعكس في طبيعة ادارتها للسكان الأصليين والتي ترى أنهم يشكلوا خطر على أمنها واستقرارها. يرى لينتن أن "إسرائيل تحكم فلسطين من خلال ممارسات الاستثناء، والطوارئ الدائمة (مجموعة كاملة من تشريعات الطوارئ)، والضرورة والأمن، واستثنائيتها المزعومة تضعها فوق وخارج القانون المحلي والدولي فيما يتعلق بالمواطنين الفلسطينيين" (Lentin, 2020, p. 138). كل ذلك انعكس في ادارتها للسكان الفلسطينيين منذ ذلك الوقت وحتى الآن.

ثانياً: - الاستعمار الاستيطاني الصهيوني-الحكم العسكري (1948-1967)

بعد النكبة أصبح فلسطينيو الداخل يشكلون أقلية، والذي انتابهم خوف لما حدث من النكبة وعملية التطهير العرقي في فلسطين، وفقدان الوطن وما أحل به من دمار وشتات الشعب الفلسطيني، وفقدان القيادة، وادراكهم أنهم أقلية مبعثرة داخلياً. أيضاً هيمنة الوجود الاستيطاني الاستعماري والذي هدفه التخلص من العرب، وآلياته في طريقة التعامل معهم ضمن إطار دولي وغير مرغوب فيه بقوة، ووجود رغبة جامحة في التخلص منهم.

مارست دولة الاحتلال الحكم العسكري منذ نشوئها واستندت بشكل جوهري على قانون الدفاع- حالة الطوارئ الذي وضعته بريطانيا في عام 1945، وذلك من أجل ترتيب أمور الدولة وتنظيمها، لذلك يرى سيجف أن الحكم العسكري أقيم كي يمنع عودة اللاجئين "أو المتسولين" كما كانوا يسمونهم ولكي يطرد أولئك الذين نجحوا في عبور حدود الدولة خلصة وعادوا إلى بيوتهم. وهكذا طرد أيضاً عرب لم يتسللوا عبر الحدود. وكانت المهمة الثانية افرار الأحياء والقرى شبه المهجورة، وبعض الأحياء والقرى التي لم يغادرها أهلها، ونقل سكانها إلى أماكن أخرى في البلد... والمهمة الثالثة فكانت فرض رقابة سياسية على السكان وعزله (سيجف، 1986، صفحة 64).

بعد اعلان الدولة حاولت إسرائيل لسنوات (حتى عام 1952) التخلص من أكبر عدد من العرب عن طريق طردهم إلى الحدود المجاورة مثل الأردن وغزة ومصر، وعملت على إعادة ترتيب الفلسطينيين جغرافياً. كان ذلك من خلال التغيير الديمغرافي واقامة طوق من المناطق الخالية من الفلسطينيين على

طول الحدود الجديدة، كانت الدولة قد عزلت الفلسطينيين في إسرائيل عن اللاجئين وعن بقية العالم العربي. بعد ذلك حاولت أن تمارس الضبط السياسي من خلال تعبئة مجموعات محلية من المتعاونين يكون من شأنها احباط أي نزوع لدى الفلسطينيين إلى الانفصال عن الدولة، كما تقوم هذه المجموعة بالتجسس وتزويد الدولة بالمعلومات عن المجتمع العربي (سعدي، 2020، الصفحات 71-74، 87، 96) فتحت دولة الاحتلال أبواب الهجرة أمام اليهود من مختلف أنحاء العالم ومنحتهم الجنسية الإسرائيلية، وفرضت على العرب الحصول على الجنسية الإسرائيلية، والا اعتبروا "غائبين" وفقدوا الحق في أملاكهم وحتى في أبسط الخدمات المدنية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، د.ت، صفحة 183). تم محاولة دمجهم في منظومة الدولة من خلال اعطائهم الجنسية والمواطنة ومحاولة تجريدهم من ثقافتهم وتاريخهم، ولكن "هذه المواطنة كانت في أدنى درجة من تراتبية المواطنة التي وضعها الدولة" (Anat & Breslau, 2005, p. 892).

على مستوى آخر عملت الدولة على ربطهم بها من خلال التبعية الاقتصادية، من حيث توفير لهم الخدمات الأساسية الصحية والمياه والكهرباء، وإقامة سلطات محلية منتخبة، والحافز منها توفير فرص عمل لطبقة الشباب العرب المتعلمة لتفادي اعتناقها أيديولوجيات أو سلوكيات غير مرغوب بها (سعدي، 2020، الصفحات 80-81).

1- الحكم العسكري

استند الحكم العسكري على قانون الطوارئ وقانون الدفاع الذي فرضه الانتداب البريطاني. وقد استمر الحكم العسكري على النمط البريطاني مع تعديلات عليه:-

اعتمدت الصلاحية القانونية للحكم العسكري على أنظمة الدفاع الانتدابية لزم الطوارئ (1945)، التي تبناها مجلس الدولة المؤقت، اضافة إلى قوانين انتدابية أخرى، وبعده الكنيست الاسرائيلي، وقد فعّل الحكم العسكري من بين 162 بنداً من أنظمة الطوارئ خمسة بنود فقط. هدفت ثلاثة منها (رقم 110، 111، 124) إلى تمكين الحاكم العسكري من السيطرة، والحد من أو حتى منع الحركة للمواطنين الواقعين تحت سيادته. أما الاثنان الآخران (رقم 109، 125) فقد هدفا إلى تمكين الحاكم العسكري من منع دخول مواطنين إلى مناطق أعلن عنها أنها مناطق مغلقة...

وكانت مهمته مدنية وهي: مراقبة خاصة على الأقلية العربية في اسرائيل، وقد كانت لهذه المراقبة التي عرفت على أنها "مراقبة أمنية" تعبيرات كثيرة تركزت في منع حرية الحركة، حرية العمل، حرية التنظيم والنشاط السياسي بين المواطنين العرب (بويميل، 2012، صفحة 13).

أيضاً استخدمت أنظمة الطوارئ لمصادرة الأراضي حيث يتم اعلان منطقة أنها مغلقة، ومنع أصحاب الأرض من الوصول إلى أراضيهم، وبعدها يتم الإعلان عنها أنها "أراضي بور" ويتم الاستحواذ عليها واعطائها للكيبوتسات (مستوطنات زراعية) والمستوطنات لفلاحها (جبارين، 2015، صفحة 82). حسب المادة 125 فانه من المحظور على كل عربي داخل دولة إسرائيل أن يدخل المناطق المغلقة أو يخرج منها بدون تصريح خطي من الحاكم العسكري، كما أن مثل هذا التصريح يحتوي على قيود كثيرة بخصوص التنقل (جريس، 1967، الصفحات 49-50)

إن الحكم العسكري يعبر عن نظام قمعي شديد الحدة ولا انساني، فاقد للمنطق مع عدم وجود نمط محدد له. هو وضع اللاقانون في قالب قانوني، ويعني نفي القضاء، وتهميش الفرد، فمثلا "النظامين 109، 110 يخولان الحاكم العسكري بأن يضع أي شخص تحت مراقبة الشرطة، أو يمنعه من التواجد في مكان معين... يصادر أملاكه أو يمنعه من استعمالها، يمنعه من اقامة علاقة مع شخص آخر... يأمره بالسكن في مكان معين وعدم الخروج منه ... ونظام 111 يعطي الحاكم فرض الاعتقال الاداري ضد أي شخص يقرر اعتقاله ولمدة غير محدودة، ودون تقديمه للمحاكمة ودون اتهامه بأية تهمة" (صباغ، 1990، الصفحات 29-30)، والمادة 112 تمنح الحاكم العسكري سلطة اصدار أمر بطرد أي انسان إلى خارج البلاد أو نفيه ومنعه من العودة إلى وطنه، والمادة 124 تمنح الحاكم العسكري صلاحية اعلان منع التجول شاملاً أو جزئياً في قرية معينة أو منطقة معينة، والمادة 120 تتيح للحكم العسكري صلاحية مصادرة أملاك الفرد، اذا ثبت لوزير الدفاع أن هذا الفرد قد خالف هذه القوانين أو ارتكب مخالفة يحاكم عليها أمام المحكمة العسكرية (جريس، 1967، الصفحات 20-26).

استمر الحكم العسكري منذ عام 1948 حتى نهاية عام 1966، حيث تم الغاؤه بشكل تدريجي. كان ذلك لعدة أسباب منها وجود توجهات اسرائيلية مختلفة رأت أن الحكم العسكري مناف للطبيعة الديمقراطية لإسرائيل، كما أتيح للحكم العسكري بواسطة المختابر، الشيوخ وزعماء الحمائل أن يسيطر على جماهير كاملة بواسطة عدد قليل من الأشخاص، وعلى مستوى آخر استيعاب اسرائيل أن العرب لن يتركوا البلاد

الا ضمن حدث عنيف، وأن استمرارية الحكم العسكري سوف تولد عندهم الحقد والعنف اتجاه الدولة، أيضاً كان هناك تأثير كبير للحزب الشيوعي الاسرائيلي في انهائه (بويل، 2012، الصفحات 12-24). اضافة إلى ذلك ازدياد الهجرة اليهودية ودخول رؤوس الأموال، وسياسات الدولة الاقتصادية لتشجيع الاستثمار أدت إلى احداث تطور اقتصادي كبير، والحاجة إلى العمالة، وكان تحويل العمال الأفرو- آسيويين اليهود إلى عمال مهرة نتيجة التدريب المهني أن أنتج فراغ في العمال الغير مهرة، فكان الحاجة لعمال العرب لسد هذا الفراغ (صباغ، 1990، صفحة 35).

كانت هذه الفترة كافية للسيطرة على العرب من حيث استيعابهم لقوة وهمنة جهاز الدولة، وإدراك الحكومة الاسرائيلية أن الحكم العسكري لا جدوى منه. لذلك تم محاولة استيعابهم ضمن نظام الدولة واعتبارهم مواطنين، ولكن السيطرة والحد من تطورهم ضمن النظام المدني البيروقراطي الاسرائيلي، ومن خلال الترتيبات والقوانين المختلفة التي تحافظ على أمن الدولة.

2- الفصل

تم فصل اليهود عن العرب ويرجع ذلك لسببين، الأول نتيجة النزعة الكولونيالية الاستيطانية وما يرافقها من فصل عنصري، والثانية خوف المستوطنين الأوروبيين من حدوث أي لقاء بين اليهود الشرقيين والعرب الذين كانت تجمعهم عادات وتقاليد وثقافة ولغة واحدة (صباغ، 1990، صفحة 32). عمل الحكم العسكري لتثبيت سيطرة الدولة على أهم ثلاث قضايا تعتبر حيوية لنجاح المشروع الكولونيالي: مصادرة الأرض العربية أولاً، والتحكم في دخول الأيدي العاملة العربية إلى سوق العمل الإسرائيلية من خلال نظام التصاريح ومنع الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل مع أبناء شعهم خارج إسرائيل ثانياً، وثالثاً منع الفلسطينيين في الدولة من القيام بعمل سياسي منظم وفعال لأجل المساهمة في رفع الأذى عنه (مصطفى و غانم، 2012، صفحة 51).

يرى لستيك (1980) أن الطابع النظامي للسيطرة في إسرائيل مستمد من العلاقات التآزرية الموجودة بين المكونات الثلاثة للسيطرة - التجزئة، التبعية، والتعاون - والتي توجد داخل كل مكون من بين الشروط الهيكلية، والترتيبات المؤسسية، والتنفيذ لسياسات. على سبيل المثال، حقيقة أن القطاع العربي مجزأ بين الجماعات الدينية والعشائر والقرى وما إلى ذلك، يعني أن الجماعات والأفراد العرب أصبحوا أكثر اعتماداً على السلطات اليهودية. حقيقة أن العرب يعتمدون في نواح كثيرة على القطاع اليهودي يجعل

من احتواء النخب العربية أسهل لأن هذه النخب تفتقر إلى مصادر دعم "عربية" بديلة. إن حقيقة أن النخب العربية قابلة للاستيعاب بسهولة تجعل من السهل نسبياً الحفاظ على انقسام المجتمع العربي من خلال التلاعب بالنخب العربية المختلفة ضد بعضها البعض (Lustick, 1980, pp. 79-81).

تم تبني عدة سياسات للتحكم في فلسطينيو الداخل، تجسدت في العزل والسيطرة، والتدخل في جهاز التعليم، وإدارة الحيز المكاني والسيطرة على الأراضي، وفرض قوانين عليهم تحت مسمى "أمن الدولة"، إضافة إلى المراقبة الشديدة لهم، على اعتبار أنهم يشكلون خطر على الدولة. فمثلاً على مستوى إدارة الحيز يبين خماسي أن الدولة استخدمت الموروث البريطاني في ضبط الحيز من خلال اللجان والقوانين المختلفة، ووجود مخطط هيكلي مقنن مقترن بقواعد وإجراءات معقدة تسمح للعرب بالبناء، مع فصل جهاز التخطيط اليهودي عن العربي وهذه السياسات أدت إلى تقليص حيز العرب والأرض التي يمتلكها العرب إلى ما دون 2.5% من مساحة الدولة، مع تركيز العرب في حيزات قليلة ومنع فتح امكانية امتداد عمراني يساهم في خلق تواصل عمراني بين البلدات العربية المحاذية (خماسي، 2012).

أما على المستوى التعليمي "حيث كانت الدولة هي المسؤولة عن توفير المعلمين، وتأهيلهم، ودفع أجورهم، وكذلك توفير المنهاج التعليمي. وكانت السلطات المحلية مسؤولة عن مباني المدارس والأثاث والصيانة" (Al-Haj, 1995). يبين أبو سعد أنه تم استخدام التعليم كألية للسيطرة، وفصل جهاز التعليم العربي عن اليهودي مع وجود مفارقة في الميزانية، الذي جعل ظروف المنشآت المدرسية في العديد من الأماكن سيئة جداً، مع تحكمهم في طبيعة النظام التعليمي ونتائجه السلبية، وتحديد في اختيار المعلمين الفاقدين للكفاءة، والمرتبط تعيينهم بقرارات جهاز الحكم العسكري، حيث لا يتم تعيين أي أحد له نشاطات سياسية. وعلى مستوى المنهج تم التحكم في المنهج مع دعم الادعاءات الصهيونية والثقافة اليهودية واعطاء صورة دونية عن العرب، مع نفي وجود أسس تاريخية لهم، وبيان دور الدولة الايجابي اتجاههم (أبو سعد، 2012).

كان هناك محاولات عربية لعمل تنظيم سياسي، وتم انشاء الجبهة العربية الديمقراطية في عام 1958، والتي تعرضت للقمع من قبل الجهاز العسكري. كانوا متأثرين بالأحداث العربية ودور عبد الناصر في نشر القومية والوحدة العربية، والتحولت العربية في ظل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية والتوجه نحو الاتحاد العربي والوحدة العربية. إلا أنه لاحقاً حدث انشقاق داخل الجبهة الشعبية بين المناصرين للقومية (الناصرية) والمناصرين للشيوعية (عبد الكريم قاسم) مما أدى إلى نشوء حركة

قومية جديدة عرفت بـ "حركة الأرض" عام 1959 والتي بدأت بنشاطات مختلفة من إصدار صحيفة ومطالبة بحقوق العرب ورفض مصادرة الأراضي والتمييز العنصري ورفض سياسات التعليم والدعوة إلى الوحدة والقومية العربية، إلا أنها تعرضت للقمع الشديد واعتبرت الدولة طابور خامس، ويشكلون خطر على الدولة وانتهت عام 1965، وخلال الفترة من 1965-1967 لم تنشأ أي حركة سياسية (صباغ، 1990، الصفحات 47-65). وفي عام 1967 ونتيجة الحرب 67، استولت دولة الاحتلال على كامل فلسطين الانتدابية.

حاولت دولة الاحتلال محو الهوية الفلسطينية من خلال الحكم العسكري الذي لا يسمح لأي مجال للتطور الذاتي، والتدخل في أدق تفاصيل الحياة اليومية للفلسطيني. حيث تم مصادرة الأراضي، وإهمالهم وفرض الغرامات عليهم، وممارسة الاعتقال الإداري بدون تهمة وفرض القيود عليهم، واعتبارهم مواطنين بدرجة متدنية، وتدمير القرى وتحويل الفلسطينيين نحو العمل في المستعمرات الإسرائيلية في الأعمال المنهكة التي يرفض العمال اليهود القيام بها.

استخلاصات

منذ تشكل فلسطين الانتدابية، وهي في حيز الأكبر من تاريخها كانت تحت إدارة استعمارية. عملت بريطانيا على مستوى الدستور العام وجعلت صك الانتداب جوهر الدستور، وأنشأت المجلس الإسلامي الأعلى من أجل الإدارة الذاتية للمجتمع الفلسطيني مع تجريدتهم من القوة السياسية والاقتصادية واثقال الفلاحين بالضرائب، ومارست العنف والتدمير والقتل. زادت حدة التناقضات من خلال تعزيز السلطة الدينية مع تغيير شكل البنية الإدارية وجعلها مركزية وتحفيز الصراعات الداخلية في المجتمع، ولكن بالمقابل أسست لوجود كيان علماني على المستوى الأشمل. أيضاً لعبت دور على مستوى التصنيفات والمفاهيم فتم تعريف سكان بلاد فلسطين أنهم يهود ومسلمين ومسيحيين وليس عرب وأدخلت مفهوم المواطنة والجنسية. أنشأ الانتداب حكومة فلسطين من أجل إدارة فلسطين وجعلت الوظائف الإدارية في أعلى الهرم للبريطانيين وقد أعطت المندوب السامي الصلاحيات الكبرى، وتولى البريطانيون المناصب الحساسة والرفيعة مع إهمال مطالب العرب، لذلك كانت القرارات الجوهرية والسياسات تصدرها بريطانيا والحركة الصهيونية، والتي أدت إلى تسارع التوتر في السيطرة على فلسطين من حيث تنظيم الهجرة والاستحواذ على الأرض والهيمنة على المصادر.

أما إدارة الاحتلال فقد اختلفت من حيث إنها كانت تسعى للاستيطان في فلسطين والتخلص من السكان الأصليين، فهي عملية إحلال وجودهم مكان الوجود الفلسطيني. كما أنه تم إنشاء دولة لها سيادة على الأرض وجيش ومؤسسات واعتراف دولي بها، لذلك مارست دولة الاحتلال الحكم العسكري من فترة إنشاء الدولة حتى عام 1966 أي قبل حرب 67، وهو حكم قمعي لا يوجد معايير واضحة له، والقرارات تنفذ بدون تبرير مع عدم السماح لأحد الاعتراض عليها.

عمل الاحتلال على الاستحواذ على الحيز وبعثرة الحيزات العربية ووضع قوانين صارمة للبناء، ومنع من ممارسة أي نشاط سياسي عربي، إضافة إلى ذلك التضييق على العرب في كل نواحي الحياة وتبرير ذلك تحت مسمى "أمن الدولة".

تشابهت الإدارة البريطانية مع إدارة دولة الاحتلال من حيث:

مبدأ الفصل

في فترة الانتداب بدأ تواجد اليهود من خلال المستوطنات المختلفة وأخذت تتوسع وتزداد مع تزايد هجرة اليهود إلى فلسطين. تم فصل المجتمع اليهودي عن المجتمع العربي، والسماح للمجتمع اليهودي بإحداث تطور داخلي مجتمعي بدعم من الخارج. أما دولة الاحتلال فقد قامت بفصل الحيز الموجود فيه كل من العرب واليهود، وحدث فصل في الجهاز التعليمي، وعلى مستوى آخر فصل الحيزات العربية من أجل فصل العلاقة والتواصل فيما بينهم. وعلى مستوى آخر اتباع آليات معقدة للسماح للعرب للبناء والتوسع الحضري.

الجنسية والمواطنة

فرض الانتداب على السكان الموجودين في فلسطين الجنسية الفلسطينية، وما يقترن بها من حقوق للسكان بهدف إعطاء حق لليهود في فلسطين، أما دولة الاحتلال فقد فرضت الجنسية على السكان الفلسطينيين من أجل دمجهم في الدولة ومفاهيمها، ولكن ضمن مواطنة دولية.

المناصب الادارية

في فترة الانتداب عرضت الادارة البريطانية على الفلسطينيين المناصب المتدنية والتي ليس لها تأثير على الواقع مع اعطائها طابع الفخامة، في حين تم اعطاء الوظائف العليا التي تحدد السياسات العامة

وتضع القوانين وتحدد الآليات للبريطانيين المواليين للصهيونية. أما دولة الاحتلال فلم تسمح بوجود أي مناصب للفلسطينيين في الحكومة، وتم تحديد عملهم في الأعمال المدنية عند المجتمع اليهودي.

التدخل في الجهاز التعليمي

تدخلت بريطانيا في الجهاز التعليمي للمجتمع الفلسطيني مركزة على المرحلة الابتدائية وضمن ميزانية ضئيلة، في حين التعليم في المجتمع اليهودي في تلك الفترة كان يدار من داخل مجتمعاتهم وبدعم مالي خارجي. أما بعد قيام دولة إسرائيل، فقد تدخلت دولة الاحتلال في الجهاز التعليمي العربي وجعلته في مستوى متدني على مستوى الإمكانيات المتاحة، وتدخلت في المناهج الدراسية بحيث تتماشى مع معطيات الدولة، واختيار معلمين ذوي كفاءة متدنية.

تغطية مصاريف الإدارة الاستعمارية

فرض الانتداب الغرامات الباهظة على السكان في حال حدث أي تمرد محلي وكألية للعقاب الجماعي، إضافة إلى الضرائب التي أثقلت السكان لتغطية مصاريف الإدارة الاستعمارية. أما دولة الاحتلال فقد استحوذت على أرض فلسطين وجردت السكان من ممتلكاتهم.

ممارسة العنف

مارست بريطانيا العنف اتجاه الفلسطينيين من خلال تبني سياسة الاعدام، والتصدي للمقاومة الفلسطينية وممارسة الاعتقالات، وفرض غرامات على السكان. أما دولة الاحتلال فقد مارست العنف قبل قيام الدولة من تهجير وقتل ومجازر، وبعد قيامها تبنت سياسية الرقابة الشديدة للسكان وممارسة الأنواع المختلفة من العقوبات عليهم.

قانون الطوارئ والحكم العسكري

مارست بريطانيا الحكم العسكري عند دخول فلسطين، وتبنت أنظمة الطوارئ في بداية الثورة عام 1936 وقانون الدفاع - حالة الطوارئ عام 1945، أما دولة الاحتلال فقد مارست الحكم العسكري مستندة إلى القوانين البريطانية.

مركزية الإدارة

أنشأ الانتداب البريطاني المجلس الإسلامي الأعلى وجعل الإدارة مركزية، كما تعامل مع الفئة ذات النفوذ في المناطق المختلفة، وبالتالي حدد الفئة التي يتعامل معها وهي بدورها تعالج الشؤون الداخلية في المجتمع. أما دولة الاحتلال فقد اعتمدت على المشايخ في الإدارة الداخلية للسكان الفلسطينيين. إن الإدارة الاستعمارية للاحتلال هي امتداد للإدارة البريطانية وجزء لا يتجزأ من الاستعمار العالمي، لم تختلف من حيث الجوهر وهي أكثر حدة لأن تواجههم في فلسطين هي مسألة وجودية ولا يوجد لهم بلد أم مثل بريطانيا، كما سعت الدول الأوروبية لحل المسألة اليهودية من خلال الدعم القوي لنجاح تلك الدولة منذ تلك اللحظة وحتى الآن.

المراجع:

- أبو سعد، إسماعيل. (2012). "السياسة التعليمية والمناهج الدراسي في إسرائيل: العرب الفلسطينيون وراث الحكم العسكري" في *الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وراثته*. تحرير مصطفى كها. ص 180-222. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.
- الحروب، خالد. (2019). *بريطانيا الاستعمارية تصنع "أوسلو الانتدابية"*. مجلة الدراسات الفلسطينية. ع(117). ص 114-134.
- الخالدي، رشيد. (2008). *القصاص الحديدي - قصة الصراع الفلسطيني لإقامة الدولة*. ترجمة هشام عبد الله. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- الشريف، ماهر. (1985). *تاريخ فلسطين الاقتصادي والاجتماعي*. بيروت: دار ابن خلدون.
- النتشة، رفيق، ياغي، إسماعيل & أبو علي، عبد الفتاح. (1991). *تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بسيسو، فؤاد. (1989). *الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920-1948)*. الموسوعة الفلسطينية، (2) ص 598-735.
- بويمل، يائير. (2012). "وظيفة الحكم العسكري: الظاهرة والخلفية والنقاش حول الغائه" في *الأقلية العربية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وراثته*. ص 48-12. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.
- جامعة بير زيت. (2008). *المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميات وأثرها على التشريعات السارية*. رام الله: جامعة بير زيت.
- جبارين، يوسف تيسير. (2015). "أنظمة الطوارئ" في *الفلسطينيون في إسرائيل*. تحرير نديم ورحانا وأريج صباغ-خوري. ص 88-81. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.
- جريس، صبري. (1967). *العرب في إسرائيل*. مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية.
- حوراني، فيصل. (2003). *جنود الرفض الفلسطيني 1918-1948*. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن).
- حوراني، فيصل. (2012). *السعي الفلسطيني لتأسيس دولة 1918-1948*. مركز الأبحاث. ع (249-250).
- خلة، كامل محمود. (1982). *فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939*. طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.

- خمايسي، راسم. (2012). "دور الحكم العسكري في تخطيط الحيز وتقييد عملية التمدين لدى العرب الفلسطينيين" في *الأقلية العربية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وراثته*. تحرير مصطفى كها. ص 101-180. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.
- زعتر، أكرم. (1986). *القضية الفلسطينية*. عمان: دار الجليل للنشر.
- سعدى، أحمد. (2020). *الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين*. ترجمة محمد النهمان. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- سيجف، توم. (1986). *الإسرائيليون الأوائل 1949*. ترجمة خالد عايد وآخرون. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- شوفاني، إلياس. (1996). *الموجز في تاريخ فلسطين (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949)*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- صباغ، زهير. (1990). "مرحلة الصدمة والنضال ضد الحكم العسكري 1948-1967" في *فلسطيني 1948-نضال مستمر*. تأليف جبريل محمد و واصف نزال و زهير صباغ. ص 21-75. القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث.
- طرايين، أحمد. (1990). *فلسطين في عهد الانتداب*. الموسوعة الفلسطينية. ص 990-1168. 2(2).
- قفيشة، معز. (2000). *الجنسية والمواطن في فلسطين*. رسالة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة بيرزيت.
- مصطفى، مهند & غانم، أسعد. (2012). "التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل فترة الحكم العسكري" في *الأقلية العربية في إسرائيل في ظل الحكم العسكري وراثته*. تحرير مصطفى كها. ص 49-79. حيفا: مؤسسة مدى الكرمل.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. د.ت. *فلسطين تاريخها وقضيتها*. نابلس: المكتبة الجامعية.
- Al-Haj, M. (1995). *Education, Empowerment and Control: The Case of the Arabs in Israel*. Albany, NY: State University of New York.
- Anat, L., & Breslau, D. (2005). The Uncounted: Citizenship and Exclusion in Israeli Census of 1948. *Ethnic of Racial Studies*, 28(5).
- Bentwich, N. (1939). Palestine Nationality and Mandate. *Journal of Comparative Legislation and International Law*, 21(4), pp. 230-232.
- Davis, H. (1947). *Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East*. Durham (U.S.A): Duke University Press.
- karatas, I. (2020). Was Israel a western project in Palestine? *Journal of Islamic Jerusalem Studies*, 20(2), 189-206.
- Lentin, R. (2020). Palestinian Lives Matters: Racialising Israel Settler-Colonialism. *Journal of Holy Land and Palestine Studies*, 19(2).
- Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State*. U.S.A: University of Texas Press.
- Lutsky, V. (1969). *Modern History of the Arab World*. (L. Nasser, Trans.) Moscow: Progress Publisher.
- Magdoff, H. (1982). Imperialism: A Historical Survey. In *Introduction to Sociology of Developing Societies*, edited by H. Alvai & T. Shanin, (pp. 11-29). London, New York: Monthly Review Press.
- Matthews, W. (2006). *Confronting an Empire, Constructing a Nation Arab: Nationalists and Popular Politics in Mandate Palestine*. London: Network I.B.TAURIS.
- Reynold, N. (2014). *Britain 's Unfulfilled Mandate for Palestine*. New York & London: Lexington Books.